أزمة الثقة بين المواطن الليبي والمجالس البلدية وأثرها على ظاهرة العزوف الانتخابي

د. علي عمر علي الورفلي *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، ليبيا
* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): ali_alwrfali55@yahoo.com

The crisis of trust between Libyan citizens and municipal councils and its impact on electoral abstention

Dr. Ali Omar Ali Alwrfali *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce Al-Qarabulli,
University of Al-Marqab , Libya

Received: 06-03-2025; Accepted: 12-05-2025; Published: 21-05-2025

الملخص:

شهدت الانتخابات في ليبيا ظاهرة عزوف بعد انتخابات المجالس النيابية عام 2014، مما أثر على تدني نسب المشاركة في عملية انتخابات المجالس البلدية سنة 2020_ 2024، ويرجع ذلك لشعور المواطن الليبي بالإحباط والملل وعدم الثقة في استمرار أي مجلس بلدي في تحقيق كل ما يسعى إليه من خدمات واصلاحات في نطاق بلديته، فمعظم المجالس البلدية التي تم انتخابها لم تقم ولو بتغيير طفيف في القطاعات والمجالات الخدمية، فالثقة بين الناخب والمترشح هي العصب الرئيس لكل عملية انتخابية، فإن توفرت سيكون لها الأثر الإيجابي في دفع المواطن للتصويت وسير العملية الانتخابية بشكل فعال، ولقد توصلت الدراسة لأهم النتائج كان أهمها أن الناخب الليبي لا يعتد بالبرامج الانتخابية لتأثره المباشر بالرمز والشخصية الكاريزمية، فهو لازال محدود الاطلاع والثقافة، كذلك رأت الدراسة أن تتوفر في المترشحين للمجالس البلدية صفة الكفاءة والنزاهة والمؤهل العلمي فهي الكفيلة بنيل ثقة الناخب وتجعله يتحمس للإدلاء بصوته يوم الاقتراع، وأخيراً الدراسة سلطت الضوء على وسائل الاعلام للقيام بدورهم الحقيقي والذي يتمثل في تكثيف حملات التوعية الانتخابية للمواطنين وحثهم بضرورة المشاركة في انتخاب من سيقدم أفضل الخدمات لمدنهم .

الكلمات المفتاحية: ثقة الناخب، المجلس البلدي، ظاهرة العزوف الانتخابي، المشاركة الانتخابية.

Abstract:

Libya's elections witnessed a phenomenon of abstention after the 2014 parliamentary elections, which affected the low participation rates in the 2020-2024 municipal council elections.
This is due to the Libyan citizen's feeling of frustration, boredom, and lack of confidence in the continuity of any municipal council in achieving all the services and reforms it seeks within its municipality. Most of the municipal councils that were elected did not make even a slight change in the service sectors and areas. Trust between the voter and the candidate is the main nerve of every electoral process. If it is available, it will have a positive impact in encouraging citizens to vote and conducting the electoral process effectively. The study reached the most important results, the most important of which was that the Libyan voter does not rely on electoral programmes because he is directly influenced by the symbol and charismatic personality, The study also found that candidates for municipal councils should possess competence, integrity, and academic qualifications, as these are what will gain the voter's trust

and make him enthusiastic about casting his vote on election day. Finally, the media should play their real role, which is to intensify electoral awareness campaigns for citizens and urge them to participate in electing those who will provide the best services to their cities.

Keywords: Voter confidence, Municipal Council, The phenomenon of electoral abstention, Electoral participation.

المقدمة

تعتبر الانتخابات القاعدة الأساسية لأي نظام ديمقراطي في العالم، حيث تُعبر عن إرادة الشعوب في اختيار من يمثلهم وينوبهم مما يسهم في إرساء دعائم الديمقراطية، ويمثل الانتخاب أهم الحقوق السياسية لأنه يُعبر عن مفهوم المشاركة السياسية للمواطنين لدى أي نظام سياسي.

ان حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة بما في ذلك الحق في الترشح والتصويت للانتخابات، مسألة أساسية في الحكومات الديمقراطية، فالانتخابات النزيهة عنصراً أساسياً لبيئة تحمي حقوق الناس، وتكرس المواطنة والمساواة أمام القانون.

ان ما يهدد مسار الديمقراطية والمشاركة السياسية وما يترتب على ذلك من عدم وجود آلية أو نظام يُحاسب من يتأخر أو يتخلف عن المشاركة في الانتخابات، وهو الأمر الذي يعتبر السبب الرئيس لتزايد المشكلات لدى المجتمعات العربية وتراجعها بشكل عام، والمجتمع الليبي بشكل خاص والذي يمتلك الأخير الكثير من المقومات التي تدعم تحوله نحو الديمقراطية .

وفي سياق متصل فقد لاحظنا خلال السنوات الماضية أن العملية الانتخابية في ليبيا شهدت تراجعاً كبيراً في نسب المشاركة الانتخابية بالرغم من الدعم الذي قدمته الحكومة والمفوضية لنجاح العملية الانتخابية.

لقد شهدت الانتخابات في ليبيا ظاهرة عزوف والتي تعتبر ضربة قاسمة لعملية المشاركة الانتخابية في البلاد ويتضح تأثير ذلك على تدني نسب المشاركة في عملية انتخابات البرلمان سنة 2014 وانتخابات المجالس البلدية سنة 2020 وانتخابات 2024، بالمقارنة بنسب التصويت في انتخاب المؤتمر الوطني العام لسنة 2012، حيث عكست الانتخابات الأخيرة ضعف المشاركة من قبل المواطنين بالمجالس البلدية، ويرجع ذلك ربما بإحساس وشعور المواطن الليبي بالملل وعدم الثقة في استمرار أي مجلس بلدي في تحقيق كل ما يسعى إليه من خدمات واصلاحات في نطاق بلديته، وبالتالي فإن أي مشاركة ليست ذات جدوى وستكون نتائجها كسابقاتها، وهو ما أدى إلى عزوف البعض عن المشاركة في الانتخابات البلدية الأخيرة التي أُجريت في ديسمبر العام الماضي.

ولذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على أهم أسباب العزوف عن المشاركة في انتخابات المجالس البلدية في ليبيا وذلك في محاولة جادة لتفعيل المشاركة السياسية، ولهذا ستتطرق الدراسة في سبيل ذلك لمعرفة أسباب ضعف مشاركة المواطنين في المجالس البلدية.

إشكالية البحث

تنطلق مشكلة الدراسة من أن ليبيا قد خطت أولى خطواتها في مسيرة تحولها الديمقراطي، حيث نجحت في أول انتخاب لها عام 2012، ولكن بعد سنتين ضعفت مشاركة المواطنين في الانتخابات البرلمانية، وتفاقم عزوف المواطنين في انتخابات المجالس البلدية، فهل ذلك راجع إلى عدم الثقة بين الناخبين وبين عمداء المجالس البلدية؟

وتطرح الدراسة جملة من التساؤلات المتفرعة من السؤال الرئيس ذات العلاقة وتحاول الإجابة عليها أهمها:

1- ماهي الأسباب التي ساهمت في أزمة الثقة بين الناخب الليبي وبين المجالس البلدية؟

2- ماهي أهمية ومخاطر ظاهرة العزوف عن المشاركة الانتخابية؟

3- لماذا انخفضت نسبة المشاركة في انتخابات المجالس البلدية 2020 – 2024؟

أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة لأسباب متعددة أهمها:

1- تعتبر ليبيا من أولى الدول العربية التي تخطو نحو تطبيق مبدأ الديمقراطية في انتخابات البرلمانية والمجالس البلدية بشكل شفاف دون تزوير.

2- أصبحت مشكلة عزوف المواطنين عن المشاركة في انتخابات المجالس البلدية تهدد مسار الديمقراطية في ليبيا.

3- مع تطور التكنولوجيا الحديثة خصوصاً في وسائل التواصل الاجتماعي، ووعي المواطنين بنجاح الأنظمة الديمقراطية في العالم، أصبح هناك أهمية كبيرة لإعطاء مساحات واسعة للمشاركة السياسية والمجتمعية للمواطنين، وهذا لا يتأتى إلا بالاهتمام بالانتخابات وتفعليها كأداة للمشاركة الفعلية التي تعبر عن حرية المواطنين واختيار من ينوبهم ويمثلهم.

4- تعتبر انتخابات المجالس البلدية وسيلة هامة للإصلاح الإداري والخدمي، فمع التطورات الكبيرة التي حدثت على مستوى النظم الإدارية في العالم أصبح من المهم تدريب المواطنين على المشاركة وتفعيل ثقافتهم الانتخابية.

أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:

1- تحليل وتقييم تجربة الانتخابات البلدية بشكل عام في ليبيا والتعرف على أهم العوائق التي تتعرض لها.

2- معرفة الأسباب الحقيقية لعزوف المواطنين عن المشاركة في انتخابات البلديات.

3- الوصول لنتائج حقيقية من خلال دراسة المحاور الرئيسة لمشكلة عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات حتى نتمكن من إيجاد الحلول بشأن تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين الليبيين.

مفاهيم الدراسة

ستتناول الدراسة عدة مفاهيم ومصطلحات لها صلة مباشرة بالعملية الانتخابية، وقد جاءت مصطلحات الدراسة على النحو الآتي:

1- مفهوم الانتخاب:

هو وسيلة لوصول الحكام إلى السلطة عن طريق تدخل الأفراد وإبداء رأيهم في الأشخاص المؤهلين لتولي السلطة واختيار الأفضل لهذه المهمة، كما يمثل الانتخاب حق من الحقوق السياسية للفرد باعتباره التعبير الحقيقي والأمثل لمفهوم السياسة، (الخطيب، 2010، ص 275)، فهو يعبر عن إرادة الشعب الحقيقية فالشعب هو مصدر للسلطات لأي نظام سياسي ديمقراطي في العالم يخضع لأحكام الدستور والقانون .

2- المجالس البلدية

المجلس البلدي هو الهيكل التداولي للبلدية والذي يتولى تسيير شؤون البلدية . ويتكون من مجموعة الأشخاص الذين تم انتخابهم من طرف المواطنين القاطنين بالبلدية عن طريق الاقتراع المباشر لمدة نيابية معينة طبقا للقانون الانتخابي.

ويتكون المجلس البلدي من الرئيس والمساعدين وأعضاء المجلس البلدي، ويتولى إدارة شؤون البلدية، كما يقوم بضبط قواعد تسيير أشغاله وهياكله وكيفية انعقاد جلساته واجتماعات لِجانه وممارسة صلاحياته وانتخاب رئيسه وتركيز هياكله لصلاحياتهم ويضمنها في وثيقة النظام الداخلي للمجلس البلدي، ويعبر المجلس البلدي عن صوت المواطن ويلبي حاجته ومتطلباته حيث يقدم أفضل الخدمات وذلك للصلاحيات التي منحت له وفق لقانون البلديات المعمول به داخل الدولة (الهاشم، 2022، ص 337) .

حدود الدراسة

من المسلم به في كل دراسة أن تكون لها حدود زمنية ومكانية، وذلك لضبط موضوع الدراسة من الناحية العلمية، وتأتي هذه الدراسة ملتزمة بحدود الزمان والمكان، فمن حيث الحدود الزمنية ستكون من بداية انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012 حتى انتخابات المجالس البلدية 2024، والتي شهدت الأخيرة عزوفًا من المواطنين بالمشاركة الانتخابية مما جعل المفوضية تمدد مواعيد الانتخابات .

أما من حيث الحدود المكانية فإن الدراسة ستتركز على المجالس البلدية في ليبيا .

منهجية البحث

إن دراسة موضوع "أزمة الثقة بين المواطن الليبي والمجالس البلدية وأثرها على ظاهرة العزوف الانتخابي" يمكن أن يتم تناوله من أكثر من زاوية, الأمر الذي يعني أن أصحاب القرار والباحثين والمهتمين بالسياسة وبمؤسسات المجتمع المدني يستطيعون أن يجعلوا من هذا الموضوع محلاً لاهتمامهم, لذلك فإن الدراسة ستتناول هذا الموضوع من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل ووصف أسباب أزمة الثقة بين

المواطن الليبي والمجالس البلدية وأثرها على ظاهرة العزوف الانتخابي، ومن خلال معرفة الأسباب نستطيع الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنحنا القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، والتوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات التي تخدم مشكلة وهدف الدراسة .

تقسيم البحث

سيتم تناول موضوع الدراسة ومعالجة الإشكاليات المطروحة من خلال ثلاث محاور، حيث سيتم تقسيم هيكلية الدراسة على النحو الآتي:

المحور الأول: انتخاب المؤتمر الوطني العام 2012 .

المحور الثاني: أسباب أزمة الثقة بين المواطن الليبي والمجالس البلدية.

المحور الثالث: الحلول الممكنة لرفع نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات.

المحور الأول: انتخاب المؤتمر الوطني العام 2012

بعد أربع عقود من الحكم العسكري، أجريت أول انتخابات ليبية في يوليو 2012 كأول انتخابات وطنية، عبر فيها الشعب عن إرادته الحرة واعتبرت أول خطوة نحو الطريق للديمقراطية .

وعلى الرغم من التحديات التي واجهت العملية الانتخابية، فقد جرت الانتخابات بشكل واضح وشفاف حيث تم انتخاب المؤتمر الوطني العام علم 2012 وتكون من 200 عضو مثلوا كل مدن ومناطق ليبيا وكان من أولى مهامه وضع دستور للبلاد واختيار رئيس الوزراء، وانتهت مهمة المؤتمر الوطني العام سنة 2014 عندما تم انتخاب المجلس البرلماني الليبي كهيئة تشريعية جديدة وتولى رئيس الوزراء الجديد مهامه.

أولاً: انتخاب المؤتمر الوطني العام 2012

خطت ليبيا أولى خطواتها في رحلة تحولها الديمقراطي، حيث أجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام بموجب إعلان الدستوري الليبي الذي تم اعتماده من قبل المجلس الوطني الانتقالي في أغسطس 2011 (قانون رقم 4)، والذي أقره المجلس الوطني الانتقالي في يناير– 2012، والتعديلات والقوانين واللوائح اللاحقة (قانون رقم (4) لسنة 2012) .

لقد نص القانون على أن المؤتمر الوطني العام هو السلطة التشريعية المؤقتة والمنتخبة لدولة ليبيا في المرحلة الانتقالية ويتألف من مائتي عضو ينتخبون وفقاً لأحكام القانون، وأن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات هي الجهة التي تتولى تنظيم وإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها.

كما نص على اعتماد النظام الانتخابي المتوازي الذي يتضمن نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي لانتخاب الأعضاء، حيث يتم انتخاب مائة وعشرين عضواً على أساس الأغلبية بنظام الفائز الأول للدوائر الفردية ونظام الصوت الواحد غير المتحول للدوائر ذات الأكثر من مقعد، أما الثمانون عضواً الآخرون فيتم انتخابهم على أساس نظام التمثيل النسبي في قوائم انتخابية مغلقة تتناوب فيها أسماء المرشحين من الذكور والإناث، تقدمها الكيانات السياسية في الدوائر الانتخابية المُخصصة لذلك . (قانون رقم (4) لسنة 2012).

لقد كان الإطار القانوني للانتخابات كافيًا لتلبية التزامات البلاد لإجراء انتخابات حقيقية، حيث كان يضم ثلاثة نماذج مختلفة، بما في ذلك نظام الفائز الأول، والصوت الواحد الغير المتحول، والتمثيل النسبي، اعتماد هذا التنوع في النظم الانتخابية كان معقدا صعبًا على الناخبين تفهمه وفشل في تلبية الالتزامات بشكل كاف من أجل المساواة في حق الاقتراع، فلقد كان لكل صوت وزن متساوٍ تقريبًا، تم بعد ذلك تمديد تسجيل الناخبين لمدة أسبوع والذي عقد خلال الفترة 01-21 مايو من نفس السنة .

خص القانون المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتنظيم سجل الناخبين في الداخل والخارج فافتتحت المفوضية (1513) مركزاً انتخابياً لتسجيل الناخبين في ثلاثة عشر دائرة انتخابية، قُسمت بحسب معياريّ السكان والمساحة، وتوافد المواطنون بشكل شخصي للتسجيل واستلام بطاقات الانتخاب ووصل عدد المسجلين (2,865,937) ناخباً، منهم (1,571,580) من الذكور و (1,294,357) من الإناث، شكلت النساء 45 في المئة من الناخبين المسجلين . (المؤتمر الوطني العام الانتخابات في ليبيا، 2012، ص 4) .

تقدم للترشح لانتخاب المؤتمر الوطني العام (3708) مترشحاً منهم (3080) من الذكور، و(628) من الإناث، انطلقت عقب ذلك الحملات الانتخابية للمرشحين وعملية تسجيل مراقبي الانتخابات، وقامت المفوضية بوضع الترتيبات الخاصة بعملية الاقتراع وفق مواد القانون واللوائح التنظيمية.

في السابع من يوليو 2012 توجه مئات الآلاف من الليبيين المسجلين كناخبين إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم وممارسة حقوقهم السياسية سعيًا إلى بناء مقومات الدولة الجديدة القائمة على سيادة القانون والمؤسسات، وبلغ عدد المقترعين (1,768,605) منهم (1,081,331) من الرجال، و(687,274) من النساء، وبنسبة مشاركة تصل إلى (61%) من عدد المسجلين بالسجل الانتخابي. (قانون رقم (4) لسنة 2012).

في يوم الانتخابات، نفذ موظفي 38,000 مركز اقتراع تقريبا للانتخابات، وكان تقييم أداء موظفي مراكز الاقتراع إيجابي للغاية. حيث نفذت إجراءات التصويت بشكل صحيح في 95 في المئة من محطات التي تمت زيارتها .

وبحسب النتائج التي أعلنت عنها المفوضية العليا للانتخابات فإن تركيبة المؤتمر الوطني جاءت كما يلي:

تحصل تحالف القوى الوطنية برئاسة الدكتور "محمود جبريل" على 39 مقعدًا من أصل 80 مقعدًا مخصصة للأحزاب، بينما تحصل حزب العدالة والبناء، والذي أسسته جماعة الإخوان وآخرون على 17 مقعدًا، فيما تحصل حزب الجبهة الوطنية للإنقاذ على 3 مقاعد، في حين تحصل التيار الوطني الوسطي برئاسة الدكتور "علي الترهوني" على مقعدين، أما حزب الاتحاد من أجل الوطن، الذي أسسه الدكتور "عبدالرحمن السويحلي" فقد فاز هو أيضا بمقعدين، بينما توزعت بقية المقاعد على عدة أحزاب صغيرة بمعدل مقعد لكل منها وهي : حزب الحكمة، وحزب الرسالة، وحزب الوطن، وحزب الوطن للتنمية والرفاه، تيار شباب الوسط، وحزب لبيك وطني، والحزب الوطني الليبي، وحزب الركيزة، وحزب الوطن والنماء،

وحزب التجمع الوطني بوادي الشاطئ، وحزب تحالف وادي الحياة، والقائمة الليبية للحرية والتنمية، وكتلة الأحزاب الوطنية، وتجمع الأمة الوسط ، وحزب ليبيا الأمل(http://studies.aljazeera.net)

أما بالنسبة للمرشحين الأفراد الذين يشكلون 120 مقعدا من أصل 200 في المؤتمر الوطني العام، فقد لعبوا دورًا هامًا في السياسة الوطنية .

تم اعتماد عدد 11,344 من المراقبين المحليين، ضمن 14,304من الكيانات السياسية ومندوبي المرشحين. في يوم الانتخابات تواجد المراقبين المحليين في 47 في المئة من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها. وتعززت إلى حد كبير من الشفافية والمصداقية للعملية الانتخابية من قبل مشاركتهم. (قانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام المجلس الوطني الانتقالي).

ثانياً: نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام وخيارات الناخب الليبي

بحسب استطلاع الرأي الذي أجراه "المركز الليبي للبحوث والتنمية" بعد الإعلان عن أول مجموعة من النتائج في اليوم الثاني من الانتخابات فإن 81% ممن صوتوا لتحالف القوى الوطنية اختاروا التحالف لأن الدكتور محمود جبريل على رأسه، فيما أكد فقط 19% أنهم اختاروا التحالف كونه يضم كافة التيارات ويضم كوادر مميزة .

وتعزز هذه النسبة ما ذهب إليه مراقبون من أن الناخب الليبي لا يزال يتأثر بالرمز والشخصية القيادية ويقدمه على المؤسسة أو التنظيم أو الحزب. غير أن "محمود جبريل" قد نجح في لفت انتباه الناخبين إليه من خلال (http://studies.aljazeera.netl)

1- توظيف رصيده السابق كونه رجل دولة وخبيرا استراتيجيا وأحد أبرز الداعمين لثورة 17 فبراير على صعيد حشد الدعم الدولي في فترة الصراع مع نظام القذافي.
2- بدء مبكرًا حملته الانتخابية، وذلك بعد إعلان التحرير مباشرة من خلال زيارة أكثر من 30 قرية ومدينة في مختلف البلاد والتواصل مع كل فئات الشعب بشكل مباشر مع توضيح كل برامجه التي تناسب احتياجات مناطقهم.
3- قدم مشروعًا تنمويًا متكاملًا للنهوض بكل المدن الليبية بشكل عادل وشفاف .
4- أظهر استطلاع المركز الليبي للبحوث والتنمية أن 40% من الناخبين الذين لم يدلوا بأصواتهم للأحزاب الإسلامية لاعتقادهم بتشددهم الديني لما نتج منهم من تحطيم للأضرحة والقبور وتعارضهم لمحلات تزيين النساء، أما الفئة الأخرى التي رفضت الادلاء أيضاً بأصواتهم للأحزاب الإسلامية والتي شكلت 45% إلى عدم معرفتهم بها بشكل واضح، فرموزهم ومذهبهم وعقيدتهم غير واضحة، فيما عزى 8% فقط من المشاركين في الاستطلاع برفضهم التصويت للأحزاب الإسلامية لعدم قناعتهم ببرامجها الانتخابية .

إذن معنى ذلك أن الناخب الليبي لا يعتد بالبرامج الانتخابية ولا يزال يتأثر بالرمز والشخصية الكاريزمية، فهو لازال محدود الاطلاع والثقافة .

من ناحية أخرى، أخفق التيار الإسلامي في نيل أصوات الناخبين، لأنه اقتصر حملاته على الملصقات والدعاية المرئية، ولم ينجح في إبراز رموز سياسية مؤثرة على مستوى المدن والمناطق المختلفة تُقنع الناخب. لقد وضع الناخب الليبي ثقته في حزب تحالف القوى الوطنية برئاسة "محمود جبريل" عن باقي الأحزاب، إلا أنه لم يتحصل على التفويض الذي يمكنه من الانفراد بتشكيل الحكومة وقيادة البلاد في المرحلة الانتقالية.

المحور الثاني: أسباب أزمة الثقة بين المواطن الليبي والمجالس البلدية

تعتبر الانتخابات مؤشرًا حقيقي لقياس مستوي تقدم الأمم، وهي قاعدة وركيزة أساسية لبناء المؤسسات القانونية والحكم العادل، وهي عصب الحياة الديمقراطية ومصدر الاستقرار للعديد من المجتمعات، ومن خلال هذا المحور سنركز على أسباب عزوف الليبيين عن التسجيل في انتخابات البلدية، وما مدى تأثير ظاهرة العزوف على مسار العملية الديمقراطية .

أولاً: عزوف الليبيين عن التسجيل في الانتخابات البلدية

بعد سقوط النظام عام 2011، قاد المجلس الوطني الانتقالي المؤقّت الهيكل الإداري المحلي في ليبيا البلاد بموجب (القانون الدستوري رقم 59 لسنة 2012) حدّد فيه الحكم على مستويات المحافظات والبلديات، بإشراف وزارة الحكم المحلي، على أن تُنتخَب المجالس المحلية مباشرةً من الشعب، بإشراف اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، وبناءً على هذه الرؤية، عُدّل القانون لنقل بعض صلاحيات المحافظ المتعلّقة بالضرائب، والميزانيات المحلية، والمشاريع الاستثمارية، مؤقّتاً إلى السلطة المحلية .

لقد أعلنت المفوضية الليبية العليا للانتخابات عام 2024 (القانون رقم 20 بشأن تعديل القانون رقم 8 الخاص بإنشاء المفوضية العليا للانتخابات)إجراء انتخابات 90 مجلسًا بلديًا من أصل 144 في يوم واحد، وفي يوم 22 ديسمبر 2024 أعلن مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات اعتماد النتائج النهائية للعملية الانتخابية الخاصة بانتخابات المجالس البلدية – المجموعة الأولى 2024 – والتي شملت (58) مجلس بلدي.

وفي 23 يونيو من نفس السنة، أعلنت المفوضية أول تمديد لها لفترة تسجيل الناخبين والتي انطلقت في 9 من نفس الشهر، في البلديات المستهدفة ، والتي تقع ضمن المجموعة الأولى من البلديات المقرر أن تشهد انتخابات لمجالس البلديات (https://alarab.co.uk/)

بلغ عدد المسجلين في انتخابات البلديات ال58 المستهدفة، 144 ألفا و655 ناخبًا منهم 122 ألفا و246 ناخبًا من الرجال والباقي من النساء. ويحق لكل مواطن ليبي عند السن القانونية (18 عامًا) رجل أو امرأة لديه رقم وطني، التسجيل في الانتخابات (https://alarab.co.uk/)

وحسب قراري مجلس المفوضية فقد تم اعتماد نتائج (56) مجلس بلدي، فيما تم حجب نتائج انتخابات مجلسي بلديتي وداي زمزم – الشويرف .

ونص القرار على اعتماد النتائج النهائية للعملية الانتخابية للمجالس البلدية التالية (بئر الأشهب – امساعد – هراوة – مرسي دفنة – المليطانية – الجوف الغربي – الزنتان – مدور الزيتونة – القيقب – نسمة – زويله – تاكنس– وادي البوانيس – بنت بية – وادي عتبة – الابراق – القبة – تجرهي – العوينات – القلعة – البركت – قراقرة – العامرية – الوادي الشرقي – غدامس – الناصرية – سيناون – أوال – برقن – زلة – البردي – مصراتة – الرقيبه – جرمة – الشقيقة – تراغن – مزدة – رأس الطبل – القواليش – المشاشية – تهالا – الرياينة – تازربو – الحرابه – كاباو – القريات – زلطن – وازن – الرجبان – الرحيبات – قصر بن غشير – السائح – سوق الخميس – الحوامد – اسبيعة – العوانه .

وحجب مجلس المفوضية في قرار أخر نتائج انتخابات المجلس البلدي الشويرف والمجلس البلدي وادي زمزم(https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=322289)

وأظهرت إحصائية نشرتها المفوضية على موقعها الإلكتروني، أن فترة التمديد لتسجيل الناخبين، والتي بدأت في 5 يوليو، شهدت زيادة قدرها 36 ألف مسجل حتى 10 من الشهر نفسه. وبيّنت الإحصائية أن بعض البلديات لم يتعدى عدد المسجلين فيها للانتخابات البلدية 500 مسجل منذ بداية عملية التسجيل في 9 يونيو من نفس الشهر، بينها بلديات الناصرية (285)، ومدور الزيتون (357) والعامرية (479).

أما بالبلديات الكبرى، كمجلس البلدي مدينة مصراتة حيث بلغ إجمالي المسجلين في الانتخابات البلدية 30 ألفا و454 ناخبًا، من أصل نحو 200 ألف شخص فوق 18 سنة كانوا مستهدفين بالتسجيل (https://alarab.co.uk/)

اوضحت المفوضية في بيانها أن انخفاض نسبة مشاركة المواطنين في انتخابات المجالس البلدية يرجع لأسباب خارجة عن إرادة المفوضية، حيث قال "عبدالحكيم بالخير" عضو مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إن "الانتخابات تحتاج إلى جهد تضامني مع كل الشركاء والجهات مثل الإعلام ووزارة الثقافة والمجتمع المدني والحكم المحلي" وشكا عبدالحكيم بالخير من أن "هذه المؤسسات غائبة تمامًا عن الساحة، كما أن الدور التوعوي ليس من اختصاص المفوضية " .

وشدد على أن "أهمية الانتخابات وخاصة انتخابات المجالس البلدية تستدعي تعاون من الإعلام ومن الأوقاف ووزارة الثقافة التي يجب عليهم جميعا توعية الناس بدور المجالس البلدية والخدمات التي تقدمها للمجتمع" .

أكد اغلب المحللين والسياسيين الليبيين وعلى رأسهم المحلل السياسي الليبي "محمد محفوظ" والذي تتفق معه الدراسة في أن "عزوف الناس عن التسجيل في الانتخابات البلدية يرجع إلى الإحباط وخيبة الأمل من تجارب الانتخابات السابقة، باعتبار أن معظم المجالس البلدية لم تقم بأي دور ولو بتغيير طفيف في المجالات الخدمية".

وأشار محفوظ إلى أن "سبب فشل المجالس البلدية في المجال الخدمي ناتج عن عدم اهتمام الحكومة بهذه المجالس، وعدم إعطائها اختصاصات محلية تقوم بها (https://alarab.co.uk/)

ثانياً: تأثير ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات البلدية على مسار الديمقراطية

بعد خيبة الأمل التي تلقاها الشعب الليبي في ممثلي المؤتمر العام يليها ممثلي البرلمان لاقت انتخابات المجالس البلديات تراجعًا في نسب المشاركة الانتخابية مقارنة بانتخابات المؤتمر الوطني العام 2012 بالرغم من دعم الحكومة والمفوضية، حيث ظهرت حزمة من المطبّات أبرزها عزوف المواطنين عن المشاركة بشكل كبير والإدلاء بأصواتهم في هذا الاستحقاق المهم.

لقد أصبحت المفوضية العليا للانتخابات تنتهج سياسة تأجيل موعد انتخابات المجالس البلدية في كل موعد لها، حيث كان أول تأجيل عام 2013، حتى يتسنى لأكثر عدد من المسجلين الادلاء بأصواتهم .

إن عزوف المواطن وعدم المشاركة في الانتخابات لم يأت من فراغ، فلقد تشكل لدى الناخب قناعات رسخت لديه عدم الثقة بالناخبين وذلك من خلال تجربتين سابقتين وهما انتخاب المؤتمر الوطني عام 2012 وانتخاب البرلمان عام 2014 فالمواطن يريد ان تنعكس الديموقراطية على حياته اليومية دون الحاجة له ان يسعى (للوساطات) واللجوء للطرق الملتوية، فلقد ساءت حياة المواطن سوءً وهذا ما جعله يفقد الثقة في أيًا من أعضاء المجالس البلدية، خاصة أن الانتخابات المجالس البلدية السابقة لم تحقق على أرض الواقع شيء يذكر لا فرص للعمل والتشغيل ولا في أبسط الخدمات من صيانة الطرق المتهالكة ومشاكل الصرف الصحي خاصة عند سقوط الأمطار وغيرها من المشاكل الأخرى، هذا الفشل الذي لازم عمداء البلديات في خدمة المواطنين شكل حالة من القهر والاحتقان والعدائية لكل من يفكر حتى بترشيح نفسه، اذ سرعان ما يقوم الناخبون بتوجيه سيلًا من الاتهامات لمجرد سماع اسم أي مرشح للانتخابات.

إن انعدام الثقة بين الناخب من جهة والمجلس البلدي من جهة أخرى وتيقنهم من أن عمداء المجالس البلدية يسعون بالدرجة الأولى وراء مصالحهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك عمداء بلديات انتهى بهم المطاف في السنوات الماضية في السجون بسبب تورطهم في قضايا اختلاس للمال العام (https://alwasat.ly/news/libya/346491)، وحتى انتخابات البلدية الحالية لم تسلم من ترشح العديد من الفاسدين لرئاسة المجالس البلدية، حيث قامت المفوضية بالتحري عن الحالة الجنائية لـ 4,114 مترشحًا لانتخابات المجالس البلدية، وجاء الرد من مكتب النائب العام أن "قاعدة بيانات هيئة النيابة العامة قد كشفت عن وجود 228 مترشحًا للمجالس البلدية قيد الملاحقة الجنائية، وتم صدور أحكام قضائية بالإدانة بحق بعضهم، في حين أن قضايا آخرين مازالت قيد النظر أمام المحاكم (https://buff.ly/xvhsuZl)

ناهيك عن حالة الانسداد التي تعرضت لها بعض المجالس البلدية نتيجة لسعي كل طرف لتحقيق مصالحه الشخصية .

كل ذلك زاد من نفور شرائح واسعة عن التصويت، واقتناعهم بعدم جدوى وجود البرلمان والمجلس البلدي معتبرين أنهما عبئا عليهم وليس نصيرا لهم، وهذا ما ادى الى ظهور اصوات تنادى بإلغاء البرلمان والمجالس البلدية وبفشل الديموقراطية والعودة للحكم العسكري لأنهم يشعرون أنه مع وجود حاكم عسكري سيكون حجم الفساد أقل مما هو عليه بوجود الديموقراطية والتي شكلت حاجزاً لحماية الفاسدين وهروبهم تحت مظلة المجلس للاحتماء به وباسم الشرعية البرلمانية ، لقد اعتقد المواطنون أن العملية الانتخابية من شأنها أن تفتح لهم آفاق للمشاركة في تحسين خدمات البلديات عن طريق ممارسة اختيار من يمثلهم لينوبوا عنهم ويحسنوا من حياتهم وذلك بتذليل كل العراقيل والتحديات التي تواجههم, ولكن ما حدث هو عكس ذلك حيث أصبحت بنظرهم محط صراع وتنافس بين أصحاب المصالح وأنهم أصبحوا مهمشين وماهم إلا سُلم يستخدمه المتصارعين على رئاسة المجالس البلدية لحماية مصالحهم وتحقيق منافع خاصة بهم، في حين (الناخب) أصبح عبارة عن تابع لا يملك من أمره شيء، وهذا ما زاد معارضته ومقاطعته للانتخابات وللمجالس البلدية، وبسبب هذه المقاطعة أصبح الوضع معاكسًا، حيث أدى عزوف المواطنين عن التصويت في الانتخابات إلى إتاحة الفرصة للفاسدين بتبوؤ مناصب المجالس البلدية من خلال شراء الذمم فغياب المواطن والمترشح الصالح والنزيه يوم التصويت سيحل محله صوت المواطن الذي باع صوته للمترشح الفاسد الذي يعثوا فسادا بعد تبوؤه المنصب (بلهواري، 2023، ص 430)

إذن نستخلص مما سبق أن ظاهرة عزوف المواطنين عن الانتخابات زادت الوضع سوءً بالمجتمع، مما يثير التساؤل عن الطريقة المناسبة لإقناع المترشحين بضرورة اتخاذ إجراءات متنوعة لاستعادة ثقة المواطنين.

إن أحد أسباب فقدان الثقة بين المرشح والناخب هو شعور الأخير بأن الانتخابات لا تغير من واقعه شيء، وكذلك تيقنه من أن النخبة المنتخبة لا تلبي مطالبه ولا وجود لأي تغيرات إيجابية على مستوى البلدية، وعدم تحقق مصالح الناس على مدار السنوات الماضية .

إذن فالثقة هي العصب الرئيسي لكل عملية انتخابية، فإن توفرت سيكون لها الأثر الإيجابي في دفع المواطن للتصويت وسير العملية الانتخابية بشكل فعال.

المحور الثالث: الحلول الممكنة لرفع نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات

بعد أن استعرضنا أهم الأسباب والعوامل التي قد أدت إلى استفحال ظاهرة الامتناع عن التصويت في انتخابات المجالس البلدية، يجدر بنا أن نلقي الضوء على أهم وسائل العلاج المقترحة لمحاولة الحد من ظاهرة الامتناع عن التصويت، وإنقاذ العملية الانتخابية التي تعتمد على إرادة المواطنين في اختيار من يمثلهم ويقدم لهم أفضل الخدمات بمدنهم وقُراهم ويحافظ ويصون حقوقهم .

أولاً: ترسيخ مبادئ الديمقراطية وتفعيل ممارسة الحقوق والحريات العامة

ان عملية التصويت في الانتخابات تسبقها العديد من الإجراءات والمعايير التي تهدف إلى تطبيق الشفافية والحرية والعدالة في التصويت وصولاً لاقتراع عام وسري وفقاً للمعايير الديمقراطية المتعارف عليها، فإذا حدث خرق في مرحلة من هذه المراحل أدى ذلك إلى فساد الديمقراطية برمتها مما يؤدي إلى تصويت شكلي غير حقيقي يجعل المواطنين يفقدون الثقة في العملية الديمقراطية .

إذن عملية التصويت بمراحلها المختلفة يجب أن يتوافر فيها الشفافية والترابط بين جميع المراحل حتى تصل في النهابة إلى النتيجة المعلنة والتي تعبر عن حقيقة إرادة من أدلوا بأصواتهم بدون زيادة أو نقص أو تزييف ...إلخ .

ثانياً: توعية وتثقيف المواطنين بالمشاركة في الانتخابات

لابد من توعية وتثقيف الناخبين بالمشاركة في الانتخابات وبيان خطورة عزوفهم عن الادلاء بأصواتهم من أجل تعزيز مبدأ الشمولية في العملية الانتخابية .

وحتى تكون الانتخابات ذات شفافية ومصداقية، يجب أن تشمل كل الشرائح والفئات السكانية المختلفة بالمجتمع، فالديمقراطية القوية هي التي تشارك فيها كل فئات المجتمع دون استثناء في العملية الانتخابية. وذلك لا يتأتى إلا بتكاثف كل الجهود بما فيها الوسائل الإعلامية المختلفة لتوعوية كل فئات المجتمع سواء كانوا الشباب والنساء وحتى ذوي الإعاقة، إن مهمة توعية الناخبين وتثقيفهم، تأتي بالعديد من الإيجابيات منها (https://electoral.gov.vu/awareness/voter-awareness):

1- توعية الناخبين والمؤهلين من التصويت، تمكنهم من الاختيار الأمثل لأفضل المرشحين المتقدمين للانتخابات .

2- إن توعية الناخبين يعتبر دافع لهم للمشاركة الكاملة في الانتخابات وهدفاً لزيادة الثقة في العملية الانتخابية.

3- من أهم أهداف حملات توعية وتثقيف الناخبين تبين لهم أهمية العملية الانتخابية وضرورتها، وتوضح العلاقة بين حقوق الإنسان وحقوق التصويت من ناحية، ومن ناحية أخرى توضح العلاقة بين الانتخابات والديمقراطية، ومعرفة الشروط اللازمة لإجراء انتخابات ديمقراطية. كل هذه المفاهيم تتضمن شرحًا، وليس مجرد بيان حقائق .

ثالثاً: أن تتم إجراء انتخابات دورية وفي وقتها المحدد ووضع جدول زمني لها

يتمثل الهدف الرئيس من القيام بجدول زمني للانتخابات هو مساعدة هيئة إدارة الانتخابات على أن تلتزم بكافة خططها واستعداداتها بالمواعيد المفروضة عليها قانونيًا أو إداريًا.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر الجدول الزمني معلومات هامة للمواطنين وللأحزاب السياسية ولوسائل الإعلام حول المواعيد الرئيسية، الأمر الذي يسهم في تعزيز المصدقية والشفافية وتحسين صورة هيئة إدارة الانتخابات أمام المواطنين (https://aceproject.org)

يعمل الجدول الزمني للانتخابات على إيضاح وتسلسل مستويات الأنشطة الانتخابية المختلفة. حيث تقوم هيئة إدارة الانتخابات بإعداد جداول زمنية على مستويات مختلفة بشكل من التفصيل على سبيل المثال تحديد موعد لاستلام النماذج الانتخابية من المطابع، سواء لاستخدامها الداخلي أو لأصحاب المصلحة المختلفين. أحياناً لا يكون الحزب السياسي مهتمًا إلا بمواعيد تسجيل المرشحين والناخبين، وبفترة الحملة الانتخابية وما يتعلق بتمويلها وبالتصويت والفرز وأخيرا تحديد النتائج.

ان عرض الجدول الزمني للانتخابات يؤدي إلى فهم أفضل للعمليات الانتخابية من قبل المواطنين ووسائل الإعلام، فلا يوجد أي سبب يمنع هيئة إدارة الانتخابات من السماح لأصحاب المصلحة، سواء كانوا الأحزاب السياسية أو المرشحين أو وموظفي الانتخابات والمنظمات غير الحكومية أو الوكالات المانحة، من الاطلاع على الجداول الزمنية الإدارية الداخلية عند الطلب .

هنا يأتي دور الجدول الزمني في ضمان المواد الخاصة والمستلزمات بتسجيل الناخبين والاقتراع في الوقت المناسب.

كما أن الجدول الزمني يعتبر دليلًا مفيدًا جداً للأحزاب السياسية، حيث يلزم إجراء الانتخابات الأولية للأحزاب السياسية أو لغيرها من عمليات اختيار المرشحين الداخلية قبل تسميتهم للانتخابات، وتؤثر مثل هذه الفعاليات التي تجريها الأحزاب السياسية على الجدول الزمني للانتخابات، ويساعد على إجراء مراجعة شاملة للجدول الزمني للانتخابات بعد كل انتخابات أو غيرها من الأحداث الانتخابية على تحديد التغيرات الواجب إجراؤها على الهيكل التنظيمي أو تخصيص الموارد أو الإطار التشريعي أو التنظيمي والتي من شأنها أن تحسِّن العمليات الانتخابية(https://aceproject.orag) .

رابعاً: غياب البرامج الانتخابية الحقيقية لدى المترشحين:

لا يوجد برنامج انتخابي (البرنامج الانتخابي هو الأساس الذي تقوم عليه الحملات والدعايات الانتخابية، شريطة أن يتضمن تعهدات والتزامات المرشحين، وذلك بمعرفة احتياجات وأولويات المواطنين، وأن يقوم المرشحين بتقديم برنامج عمل وخطة تنفيذية محددة ومرتبطة بإطار زمني محدد) (https://www.bipd.org/publications/Articles/141153.aspx)، لدى من يترشحون وما نلاحظه فقط هو عدة وعود شعبوية تقدم لكسب أصوات الناخبين والتلاعب بعواطفهم لدى من يترشحون وما نلاحظه فقط هو عدة وعود شعبوية تقدم لكسب أصوات الناخبين والتلاعب بعواطفهم .

خامساً: توفير أعلى درجات الأمان خارج اللجان وداخلها اثناء العملية الانتخابية :

عند توفير الأمان داخل اللجان الانتخابية وخارجها يستطيع الناخب الإدلاء بصوته بكل حرية وبعيدًا عن أية مؤثرات داخلية أو خارجية قد تؤثر في قرار اختيار من يمثله .

إن الوضع اليوم خطير فعزوف المواطنين عن المشاركة في انتخابات المجالس البلدية يمثل أزمة حقيقية في مسار الديمقراطية فقد تسيطر جماعات المصالح والتشكيلات المسلحة على المشهد وتنسف العملية الانتخابية وترجع البلاد للحكم الدكتاتوري .

الخاتمة:

ان الانتخابات الحرة والنزيهة هي التي تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب وهي المرآة التي تعكس مدى تقدم وتحضر أي مجتمع، وهي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة بطريقة ديمقراطية، فالمواطن يمارس سلطته من خلال المرشح الذي يختاره بواسطة صناديق الاقتراع، وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

1- أن الناخب الليبي لا يعتد بالبرامج الانتخابية ولا يزال يتأثر بالرمز والشخصية الكاريزمية، فهو لازال محدود الاطلاع والثقافة .

2- يجب أن تتوفر في المترشحين للمجالس البلدية، صفة الكفاءة والنزاهة والمؤهل العلمي فهي الكفيلة بنيل ثقة الناخب وتجعله يتحمس للإدلاء بصوته يوم الاقتراع .

3- لابد من توفير أقصى درجات الأمان عند بداية العملية الانتخابية خارج اللجان وداخلها حتى يستطيع الناخب الإدلاء بصوته بكل إرادة حرة بعيداً عن أية مؤثرات قد تؤثر في قراره .

4- من أهم الأسباب التي تدفع بالمواطن إلى العزوف عن التصويت هو انعدام الثقة في عمداء البلديات بسبب الوعود الكاذبة التي قدمها بعض المترشحين خلال الحملات الانتخابية، وبمجرد انتخابهم ووجودهم على رئاسة المجالس البلدية سرعان ما ينشغلوا بمصالحهم الشخصية، وتذهب الوعود ادراج الرياح .

5- توفير فرق مدربه أثناء العملية الانتخابية لتساعد الناخبين في طريقة الوصول لمقر اللجنة الانتخابية وكيفية طريقة الإدلاء بصوته خاصة لو كانت ورقة الاقتراع تحتوي على صعوبات في طريقة الاختيار

6- النزاهة والصدق والكفاءة، والمستوى العلمي هي السمات الضرورية التي يجب أن تتوفر في المترشح، حتى يستطيع الناخب أن يسرع بالأدلاء بصوته بكل رحابة صدر .

7- قيام وسائل الاعلام بدورهم الحقيقي وهو تكثيف حملات التوعية الانتخابية للمواطنين وحثهم بضرورة المشاركة في انتخاب من سيقدم أفضل الخدمات لمدنهم .

8- لابد من الاستعانة بالخبرات الدولية أثناء تنظيم العملية الانتخابية وإدارة الانتخابات بما في ذلك المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالحقوق والحريات، حتى يطمئن الناخب بصدق العملية الانتخابية وخلوها من التزوير والغش .

9- على الحكومة وأجهزتها المختلفة نشر الوعي وإقناع المواطنين بضرورة المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات، وإزالة أية شكوك أو عدم ثقة تكون عالقة في أذهان المواطنين عن عدم شفافية أو مصداقية العملية الانتخابية ونتائجها .

10- أدى عزوف المواطنين عن التصويت في الانتخابات إلى إعادة فوز نفس الوجوه السابقة المسيطرة على المجالس البلدية .

11- دور المجتمع المدني في السعي إلى حث المواطنين النزهاء للترشح حتى يكون الشخص المناسب في المكان المناسب .

التوصيات

من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة في الآتي:

1- استرجاع ثقة المواطن تتم من خلال الدفع بعجلة التغيير والتنمية من خلال الخدمات والاستثمارات التي يلمسها المواطن في بلديته ومنطقته .

2- كلما كان هناك مصداقية وشفافية في العملية الانتخابية كلما زادت ثقة المواطنين بالمشاركة في العملية الانتخابية .

3- تكاثف كل مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في حملة توعوية واسعة توضح مخاطر ظاهرة الامتناع عن التصويت في العملية الانتخابية .

4- وضع شروط صارمة والقيام بالإصلاحات في قانون انتخابات المجالس البلدية لإبعاد كل الفاسدين الذين يتقدمون للترشح لتحقيق اهدافهم ومصالحهم الشخصية .

5- حيادية مفوضية الانتخابات وإبعاد يد الحكومة عنها .

المراجع

1- القانون رقم (4) لسنة 2012 ميلادي بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام المجلس الوطني الانتقالي .

2- القانون رقم 20 بشأن تعديل القانون رقم 8 الخاص بإنشاء المفوضية العليا للانتخابات.

3- الخطيب، نعمان. (2010) الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، عمان، دار الثقافة.

4- الهاشم ، داود . (2022) أهمية تشكيل المجالس في البلديات ومجالس الخدمات المشتركة، المجلة العربية للنشر العلمي ، الاصدار الخامس، العدد 49 .

5- بلهواري، حاج . زيكيو، مصطفى. (2023)، العوامل المؤدية إلى العزوف عن الانتخابات، الجزائر، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9 ، العدد1 .

6- المؤتمر الوطني العام الانتخابات في ليبيا التقرير النهائي 7 يوليو 2012، https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya-070712-final-rpt-arabic.pdf

7- مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، "قانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية"، 18 تموز/يوليو 2012، https://bit.ly/3xAAsTC

8- مجلس مفوضية الانتخابات يعتمد النتائج النهائية لانتخابات المجالس البلدية (المجموعة الأولى 2024) https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=322289

9- النائب العام يحظر عودة عميد بلدية بني وليد السابق لممارسة مهامه، https://alwasat.ly/news/libya/346491

10- الكشف عن عصابة سرقة سيارات تزعّمها عميد بلدية https://www.shorouknews.com/news/view.aspx ?cdate=14022023&id=eceb6ca1-da7a-4f9d-a910-

240c0281377e&utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App

11- النيابة العامة تكشف عن ملاحقة 228 مترشحاً لانتخابات «المجالس البلدية» https://buff.ly/xvhsuZI، نشر 21 مارس 2025 .

12- بعد التمديد مرتين ما سبب عزوف الليبيين عن التسجيل في الانتخابات البلدية/ https://alarab.co.uk

13- الجدول الزمني للانتخابات، https://aceproject.org/ace-ar/topics/em/eme/eme03/mobile_browsing/onePag

14- البرنامج الانتخابي https://www.bipd.org/publications/Articles/141153.aspx

15- توعية الناخبين https://electoral.gov.vu/awareness/voter-awareness